

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥

بتنظيم إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية والقوانين والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وتدعى (الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية) يكون مقرها مدينة الاسكندرية وتلحق بمحافظة الاسكندرية .

مادة ٢ - يشكل مجلس إدارة الهيئة على الوجه الآتي :

رئيس المجلس (متفرغ)

وكيل وزارة الإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية .

مستشار من مجلس الدولة .

وكيل وزارة النقل .

ومدير عام الشؤون الفنية بالهيئة .

مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالهيئة .
مدير إدارة المرور بمحافظة الاسكندرية .

ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من مجلس محافظة الاسكندرية لمدة سنتين قابلة للتجديد على أن يكون اثنان منهم على الأقل من أعضاء المجلس و يصدر بتعيين وتحديد مرتب كل من رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الشؤون الفنية ومدير عام الشؤون المالية والإدارية قرار من رئيس الجمهورية

مادة ٣ - يستمر العمل فيما يتعلق بالشؤون الفنية والمالية والإدارية بالهيئة بالنظم والقرارات واللوائح المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار وذلك إلى أن تعدل أو تلغى بقرار من مجلس إدارة الهيئة

مادة ٤ - تسرى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالهيئة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلغى كل حكم آخر يتعارض مع أحكامه .

مدير رئاسة الجمهورية في ٨ شعبان سنة ١٣٨٥ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥٣٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن نقل وكيل وزارة ومدير عام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن تشكيل الوزارة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتشكيل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛